
الرقم الدولي: ISSN 1994 - 8999 = Adab al-Kufa

آداب الكوفة

مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكوفة

السنة الأولى - العدد الثالث - تشرين الثاني ٢٠٠٨



الرقم الدولي: ISSN 1994 – 8999 = Adab al-Kufa



آداب الكوفة

مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

تصدر عن كلية الآداب ـ جامعة الكوفة

السنة الأولى ـ العدد الثالث ـ تشرين الثاني ٢٠٠٨م



آداب الكـــوفة

مجلة علمية فصلية محكّمة تعنى بالدراسات الإنسانية

تصدر عن

كلية الآداب – جامعة الكوفة

تعليمات النشر في مجلة آداب الكوفة للدراسات الإنسانية

١- يقدم الباحث ثلاث نسخ من بحثه مطبوعة بجهاز الحاسوب، ويثبت على الصفحة الأولى اسمه الكامل ولقبه العلمي، ويرفق مع البحث عنوانه الكامل .

٢- يرفق الباحث مع بحثه خلاصة تعريفية باللغة الإنكليزية إذا كانت لغة البحث هي العربية وباللغة العربية إذا كانت لغة البحث هي الإنكليزية،وتتضمن الخلاصة: عنوان البحث، اسم الباحث ولقبه العلمي وعنوانه، غرض البحث ووسائله وأهم نتائجه، على ان لا تزيد هذه الخلاصة عن عشرة أسطر.

٣- يرفق مع البحث قرص مضغوط (CD).

٤- توضع هوامش البحث ومصادره في نهاية البحث.

٥- تسحب المرفقات مع البحث (خرائط، رسوم توضيحية صور، ...الخ) بجهاز (السكنر) وتحمل على قرص البحث.

٦- تعرض هيأة التحرير (البحث) المقدم إليها على خبيرين لإبداء ملاحظاتهما وبيان صلاحيته للنشر، وإذا ما اختلفا في صلاحية البحث للنشر يعرض على خبير ثالث.

٧- يدفع الباحث مبلغاً مقداره (٤٠٠٠٠) أربعون ألف دينار، على أن لا يتجاوز عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمسة وعشرين صفحة.

٨- لأسرة تحرير المجلة الحق في تحديد موعد النشر بحسب نظام الأسبقية.

٩- لا يعاد البحث إلى الباحث إذا ما قرر خبيران علميان عدم صلاحيته للنشر.

• توجه المراسلات الرسمية إلى مدير تحرير المجلة وعلى العنوان الآتي:
جمهورية العراق / محافظة النجف الأشرف/ حي الفرات/ كلية الآداب/ مجلة (آداب الكوفة)
ص. ب. ٣١٣ / د. عقيل عبد الزهرة مبدر (مدير التحرير)
أرضي ٣٣٢٣٨١ نقال ٠٧٨٠١٠٠٠٥٩٧ و ٠٧٩٠٣٧٤٩٨١٦

E – mail: AdabAlkufaJournal@yahoo.co
arts@kuiraq.com
aqeelmubdir63@yahoo.om
www.arts.kuiraq.com

• تطلب المجلة من: كلية الآداب – جامعة الكوفة .

• Official Correspondence is directed to the journal editor director on the following address:

Republic of Iraq/ Al-Najaf Al-Ashraf Governorate/ Al-Furat Quarter/ College of Arts/ / P.O.B. 313./ Dr.Aqeel Abdulzahra Mubdir - / Mobile 07801000597 & 07903749816

Telephone 332381

E – mail: AdabAlkufaJournal@yahoo.co
arts@kuiraq.com
aqeelmubdir63@yahoo.om
www.arts.kuiraq.com

• The journal is available at the College of Arts, University of Kufa .

المحتويات

كلمة العدد

هذا هو العدد الثالث من (مجلة آداب الكوفة)، المجلة العلميـة المحكّمـة التـي تصدر عن كلية الآداب في جامعة الكوفة، وتُعنى بالدراسات الانسانية. وكـان العـدد الأول – من هذه المجلة – قد صدر في مطلع هذا العام. أما العدد الثاني فقد صدر في منتصفه. وبهذا تكون (آداب الكوفة) قد وضعت بين أيدي قرائهـا الكـرام أعـدادها الثلاثة الأولى وعامها الأول لما ينتهِ بعدُ، برغم بعض المصاعب الفنية وكثيـر مـن المصاعب المالية، لتؤكد حرصها على التواصل معهم في رفد حركة البحث العلمي في العلوم الانسانية كافة، بما يتناسب مع التطور الحضاري الذي يشهده العـالم اليـوم، ويؤدي الى حلّ كثير من المشاكل التي يمكن ان ترافق هذا التطور أو ان تنتج عنه.

وبعد، فلابدَّ من إسداء الشكر وافراً الى الأساتذة الأفاضل الذين يقوّمون بحـوث هذه المجلة قبل نشرها، على وفق المعايير المعتمدة في المجلات العلميـة المحكّمـة، وأن نكرّر اعتذارنا اليهم عمّا اعتذرنا عنه في العدد السابق، فيما يتصل بـ (المبلـغ) الذي يرسل برفقة كلِّ بحث، على أنَّ المجلة مازالت تعتمد على مبدأ (التمويل الذاتي)، وأن المبالغ التي تستحصل من الباحثين لنشر بحوثهم فيها لا تسدُّ نفقات تقويم هـذه البحوث وطبعها.

وعلى الرغم من أنّ الفقرة الثامنة من تعليمات النشر في المجلة تنصُّ علـى انَّ نشر البحوث يعتمد على نظام الأسبقية، أي بحسب أسبقية ورود البحوث الى المجلة، فقد يتأخر نشر بعض هذه البحوث، على أنّ كثيـراً مـن الأسـاتذة الأفاضـل الـذين يقوّمونها يعملون في جامعات مختلفة، وأنّ إرسال البحوث اليهم ومن ثم إعادتها إلينا قد يستغرق زمناً ليس بالقصير، في ضوء الأحوال التي يمرُّ بها بلدنا العزيز، نسـأل الله عزّ وجل أن يمنَّ عليه وعلى أهله الكرام بالأمن والسلام، وأن يوفقنا وإياكم الـى خدمته،

إنّه نعم المولى ونعم النصير

مدير التحرير

الوكالة البريطانية في مسقط.. مكانتها السياسية ومهامها الإدارية والاقتصادية ١٨٩٩- ١٩١٤

م. د. مقدام عبد الحسن باقر الفياض
جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات

المقدمة

لم تكن الوكالة السياسية البريطانية في مسقط مقراً دبلوماسياً اعتيادياً وحسب، بل مؤسسة متعددة الجوانب، متنوعة الأغراض (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، وكلها تصب في خدمة المصالح البريطانية وإدارتها في أنحاء عمان كافة ومنطقة الخليج العربي، لاسيما في هذه الحقبة التاريخية (١٨٩٩-١٩١٤) التي تميزت بخصوبتها وتسارع وتيرة احداثها؛ اذ شهدت ذروة النشاط الاستعماري الأوربي الهادف الى مزاحمة بريطانيا ومشاركتها في فرض الهيمنة والنفوذ على المنطقة، مما شكل ضغطاً سياسياً غير مسبوق على الوكالة البريطانية في مسقط وخلق لها صعوبات وتعقيدات جمة.

ان لدراسة الهيكلية الإدارية والمكانة السياسية للوكالة أهمية كبيرة، بوصفها أنموذجاً في فهم حقيقة سياسة البريطانيين في جزء فعّال من المنطقة العربية ولتلمس طريقة تفكيرهم، ومعرفة إحدى الأدوات الضرورية من قوة دولتهم، فضلاً عن انها تعطي صورة قريبة للتنظيم والتمويل والعضوية والممارسات الميدانية لممثليهم، بعيداً عن الخوض في تفاصيل التطورات السياسية التي مرت بها تلك البلاد أبان المدة المذكورة؛ اذ اكتفى الباحث بالإشارة إليها بحسب حاجة مطالب بحثه .

أقتضى البحث تقسيمه على ثلاثة مباحث، عُدّ الأول منها مدخلاً تاريخاً للموضوع، حاول فيه الباحث تقديم عرض موجز لنشأة وتطور نظام الوكالات السياسية في الخليج العربي وموقع وكالة مسقط بينها . وخُصص المبحث الثاني

لدراسة تطور دور الوكالة في الحياة السياسية والاقتصادية في عمان، والمكانة التي أولاها إداريو الهند لوكلاء مسقط المتعاقبون، وطبيعة عملهم الاستخباري وعلاقاتهم مع الجاليات الاجنبية، والهندية على نحو الخصوص . أما المبحث الثالث فقد تناول حياة الوكلاء والعاملين معهم في مسقط،، مركزاً على دراسة المبنى الذي اتخذته الوكالة السياسية مقراً لها، والمركز الصحي المرتبط بها، وما يسمى "محكمة الوكالة" التي اتخذت من الامتيازات الاستثنائية الممنوحة للوكلاء فرصة لفرض سلطات قضائية واسعة في مسقط .

الوكالة بين حكومة الهند ومقيمية بوشهر

أبدت حكومة الهند البريطانية، منذ ان أخذت على عاتقها التوسع في بعض الاقاليم المجاورة لها، [1] اهتماماً بالغاً بإيجاد نوع خاص من الادارات المحلية تعمل فيما يسمى بالخدمة المدنية الهندية في المستعمرات الجديدة الملحقة بها، لما تحمله طبيعة عملها من حساسية ودقة، لا سيما حينما يُطلب منها المحافظة على نفوذ بريطانيا في المناطق البعيدة، الغريبة عن البريطانيين، والواسعة التي اصبحت بحوزتهم بعد صراع عسير ضد منافسيهم البرتغاليين والهولنديين واخيراً الفرنسيين، بل ضد ابناء تلك البلاد احياناً [2]، مثل مناطق في القارة الافريقية وجزر الهند الشرقية والخليج العربي، وتزداد مهمتها صعوبة في المنطقة الاخيرة المعروفة بقبائلها صعبة المراس وشيوخها المشتهرين بالصلابة وحب التفرد [3]، مما يجعل امتداد الهيمنة البريطانية اليها امراً محفوفاً بالمخاطر ويحتاج الى ادارة تمتاز بالصبر والجلد .

وشرع البريطانيون، ممثلين بشركتهم (شركة الهند الشرقية الانكليزية)، من ايجاد موطئ قدم لهم في الخليج العربي، ولا سيما في الساحل الشرقي منه ؛ اذ اتخذوا من جاسك وبندر عباس وبوشهر ثم البصرة شمالاً مقرات ملائمة لترويج تجارتهم في اسواق المنطقة مع مطلع القرن السابع عشر، وأسسوا فيها وكالات تجارية اتضحت صفتها السياسية بجلاء بعد عقد اتفاقيتهم مع حاكم ميناء بوشهر العربي الشيخ سعدون

آل نصر عام ١٧٦٣[٤] . وسعى البريطانيون، بعد شن حملاتهم العسكرية المتلاحقة على القواسم في الاعوام ١٨٠٥، ١٨٠٩، ١٨١٩ [٥] واضعاف القوى البحرية المقاومة في الخليج العربي، بترسيخ قواعد سيطرتهم فيه، وانشأوا في بوشهر مركزاً لادراة مصالحهم وتنميتها وحمايتها، يديره ممثل بريطاني أعلى يدعى المقيم السياسي (Political Resident) توكل اليه تلك المهمة، ويرجع اليه الوكلاء والموظفون السياسيون المسمّون (Political Agent) أو (Political Offiset) في المراكز التجارية والمقرات السياسية البريطانية المنتشرة في انحاء الخليج[٦]، إما بدرجة مساعد مقيم، كما في بندر عباس وجاسك وساحل مكران، أو بدرجة وكيل سياسي، كما في الشارقة ومسقط والبحرين والكويت، وتدير المقيمية ايضاً المصالح البريطانية في بعض الاقاليم الفارسية القريبة من الخليج العربي مثل (كرمنشاه وأصفهان) وانحاء اخرى في اطراف شبه الجزيرة العربية كـ(عدن) [٧] . أما المرجعية الادارية لمقيم بوشهر فهي حكومة بومباي حتى عام ١٨٧٣، وحكومة الهند من مقريها في دلهي وكلكتا منذ ذلك التاريخ حتى عام ١٩٤٧ [٨] .

وعلى الرغم من وثاقة الصلة التي تربط الممثل البريطاني في مسقط مع المقيمية وتبعيته لها إلا إن خصوصيته ومكانته المتميزة في السلك الاداري الهندي بشكل عام امر في غاية الوضوح، فهو حائز على درجة وكيل سياسي لـ"**الامبراطورية**" منذ عام ١٨٠٠ (أقدم الوكلاء على الاطلاق)، ويشغل في الوقت نفسه منصب قنصل لحكومة الهند في عمان، ويتسلم راتباً من خزينتها يعادل ما يتقاضاه موظف مستشار في قسم الشؤون الخارجية لديها، مثلما تتحمل الحكومة الاخيرة نفقات وكالته كلية[٩] . ومما يؤيد ذلك ان الوكلاء انفسهم اعتادوا الكتابة على صدر خطاباتهم الرسمية عبارة :

From British Political agent H.B.Ms. Consulate at Mascat

"من الوكالة السياسية البريطانية وقنصلية صاحبة الجلالة البريطانية في مسقط" [١٠]

كما ان تعليمات البحرية البريطانية نصت ان للقنصل تحية عسكرية قدرها سبع اطلاقات مدفع، وللمقيم السياسي العام في بوشهر تسع اطلاقات، أما الوكيل السياسي في مسقط فله أحد عشر اطلاقة مدفع، نظراً لصفته الثنائية وكيلاً وقنصلاً لحكومة الهند ([11])

ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا في سياستها اعتمدت مسقط مركزاً ستراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه أو التفريط فيه لأي قوة اجنبية، وهي – بموقعها المتميز – تمثل النقطة التي يجب ان تبقى آمنة في الطريق الى مستعمراتها الهندية، ومن الممكن استخدامها قاعدة اسطولية متقدمة لاستطلاع تحركات منافسيها في شمال المحيط الهندي، ولا سيما في هذه المدة التاريخية ١٨٩٩-١٩١٤ التي تميزت باشتداد المنافسة الاستعمارية الاوربية على منطقة الخليج العربي، هذه الميّزات جعلت السياسية البريطانية تحرص على اختيار عناصر وظيفية كفوءة ومثقفة بدرجة عالية لادارة الوكالة السياسية في مسقط، وهؤلاء يتم اختيارهم على وفق اختبارات المنافسة التي ينبغي للمرشح فيها ان يتقن لغتين، احداهما العربية في أقل تقدير . مثال ذلك الوكيل الرائد برسي كوكس Percy Z. Cox (١٨٩٩-١٩٠٤) ([12]) الذي أتقن اللغتين العربية والفارسية، ومثله الملازم (النقيب فيما بعد) وليم هنري شكسبير W.H.I.Shakespear الذي يعد اصغر الضباط سناً بين من شغلوا وكالة مسقط في تلك المدة الزمنية المحددة ؛ اذ كان من مواليد ١٨٧٨ وتولى الوكالة للمدة ما بين (تموز ١٩٠٦ – تشرين الثاني ١٩٠٦)، وأجاد اللغات: العربية، الفارسية، الاردية ([13]). والنقيب روبرت هولند R.E.Holland تولى الوكالة (١٩٠٨ – ١٩١٠) تحدث باللغتين العربية والبنجابية، أما الرائد آرثر تريفور A.P.Trevor ما بين عامي (١٩١٠ – ١٩١١) فقد كان قادراً على التفاهم باللغتين العربية والفارسية ايضاً([14]) .

ونظراً الى خصوصية وضع وكالة مسقط فقد أعطت حكومة الهند لوكيلها السياسي هناك حقاً حجبته عن زملائه الاخرين كافة في الخليج العربي، وهو صلاحية مخاطبة قسم الشؤون الخارجية لديها من دون الرجوع الى مقيمية بوشهر، ولاسيما في الحالات الهامة التي تستدعي اتخاذ قرارات صعبة وحاسمة بأسرع وقت ممكن، مثلما حصل في احداث انتفاضة القبائل عام ١٨٩٥ وازمة امتياز مستودع الفحم الفرنسي في مسقط عامي ١٨٩٨ – ١٨٩٩ وثورة الامامة عام ١٩١٣ (١٥).

وفي ضوء تلك المتغيرات تم استحداث اجراء معين منذ عام ١٩٠٢، وهو ان يرسل الوكيل الى سكرتير الشؤون الخارجية لحكومة الهند البريطانية نسخة من الكتاب الاصلي الذي يرفعه الى المقيم السياسي في بوشهر، فيصلان عادةً في وقت متقارب(١٦). ويبدو ان هذه التعليمات جاءت حفاظاً على هيبة المقيمية بوصفها أعلى سلطة في الهرم الاداري البريطاني بالخليج والجزيرة العربية . ويقوم المقيم برفع التقارير الواردة إليه من وكالة مسقط الى حكومة الهند بنصوصها الحرفية من دون تغيير، وفي غالب الاحيان يرسلها بنسختها الاصلية، ويثبت عليها فقط عبارة :

From – Political Resident in the Persian Gulf

To – The Secretary to the Government of India , Foreign Department

مع كتابة رقم الخطاب وتاريخه اللذين رفعا معه من مسقط(١٧) .

وقد جرى التنسيق بين مؤسستي المقيمية والوكالة في هذه المدة على درجة عالية من الدقة، فالمقيم السياسي يحرص على زيارة وكالة مسقط على الدوام، شهرياً، وفي كل مرة يبقى في العاصمة العمانية يومين في الاقل، لمتابعة سير الامور والاتصال بالسلطان (١٨)، الذي كان آنذاك فيصل بن تركي ١٨٨٨-١٩١٣ (١٩). ويبدو لنا – من خلال الاطلاع على المراسلات الجارية بين الوكالة السياسية في مسقط ومقيمية بوشهر للمدة موضوع البحث ان وكالة مسقط كانت تزود الاخيرة بتقارير استخباراتية

مفصلة عن النزاعات العشائرية والحروب القبلية والتحركات الاخرى التي تحصل في مناطق بعيدة نسبياً عن العاصمة كصور وظفار وغيرهما في غرب عمان [٢٠]، مما يدل على وجود شبكة متقنة التنظيم من رجالها المنبثين بوصفهم عيوناً في انحاء البلاد المختلفة.

ولإعطاء أمثلة على ذلك يمكن الإشارة الى ما قامت به حكومة الهند ومقيمية بوشهر حينما استدعت قوة من الاسطول الملكي البريطاني يقودها الادميرال دوكلاس Dauglas قائد بحريتها في محطة الهند الشرقية بنفسه الى مسقط استجابة سريعة لطلب وكيلها الرائد كرستوفر فاكان Christopher G.F.Fagan (١٦ أيلول ١٨٩٧ – ١ تشرين الثاني ١٨٩٩) بهدف تهديد السلطان واجباره على سحب الامتياز الذي منحه للفرنسيين والقاضي بانشاء محطة وقود مستقلة لسفنهم في مسقط . إن رضوخ السلطان لمطالب البريطانيين بعد ان أوشكت مدافعهم على قصف عاصمته وقيامه بسحب الامتياز في ٧ آذار ١٨٩٩ [٢١]، قد وتّر العلاقة بين فيصل وفاكان بعمق، وشعر الاول ان سيادة دولته وكرامته بوصفه حاكماً اعلى للدولة قد أنتهكتا بشكل سافر[٢٢]، وأحسّ المسؤولون البريطانيون ان لغة المدافع – وإن حلت لهم قضية معينة مؤقتاً – فإنها لن تحفظ المصالح البريطانية على المدى الأبعد إلا بتكاليف باهضة وتضحيات جسيمة، وسوف تدفع العمانيين الى الثقة بفرنسا الآن اكثر من أي وقت مضى .

وادرك اللورد كيرزون George N.Curzon نائب الملك البريطاني في الهند (١٨٩٩ – ١٩٠٥) المعروف بتوجهاته الاستعمارية [٢٣] ان استعادة تفوق البريطانيين في عمان وبناء الثقة مع سلطانها وتحسين العلاقات مع الفرنسيين، كل ذلك يجب ان ينطلق من اصلاح وكالة مسقط بموظف كفء يتميز بامتلاكه قدراً كبيراً من الخبرة والدبلوماسية والتمرس في قضايا المنطقة، لذلك وقع اختياره على الرائد برسي كوكس في اواخر ايلول ١٨٩٩[٢٤] لشغل منصب الوكيل السياسي في مسقط،

وقد حقق بمواهبه وألمعيته نجاحاً كبيراً طوال خمس سنوات قضاها في عمان (١٨٩٩ – ١٩٠٤) كان له اثر بارز في تشديد القبضة البريطانية عليها وتوسيع دائرة نفوذها في عموم منطقة الخليج العربي[٢٥] .

لذلك تعد سنة ١٨٩٩ نقطة تحول حقيقية في تاريخ الوكالة السياسية في مسقط، ومرحلة جديدة ومتميزة في الدبلوماسية البريطانية ؛ اذ أشارت احدى المصادر[٢٦] الى ان التغيير لم يطل الوكيل فحسب، بل شمل موظفيه جذرياً، وزودت الوكالة بعناصر جديدة دعمت القديم، واتبعت منهج اللين والمصالحة بدلاً من العنف وعدم المصداقية مع الحاكم العماني، ومنهج الشفافية بدلاً عن التململ في التعامل مع اوامر حكومة الهند[٢٧]، فقد اخذ المقيم السياسي في بوشهر العقيد ميد M.Meade [٢٨] ينتدب وكيله في مسقط للقيام بجولات في انحاء متباعدة، توزعت بين المحمرة شمالاً وبندر عباس وساحل مكران جنوباً، للالتقاء بشيوخها وحكامها والمسؤولين البريطانيين فيها، والتباحث معهم بشأن انعاش التجارة ومنع أي خرق قد يصيب ما يسمى "الامن" المفروض من قبل بريطانيا[٢٩] . وكثيراً ما اعتمد عليه وعلى الوكلاء الذين أعقبوه بانجاز اعمال مشتركة مع ممثلي بريطانيا في مناطق هي خارج مسؤوليته الادارية، كموانئ (جوادر، جاسك، بانجور، هرمز، بندر عباس) على الساحل الشرقي من خليج عمان والخليج العربي، ومناقشة بعض القضايا العالقة المتجددة، من قبيل البحث عن تجّار الاسلحة والرقيق غير الشرعيين في نظر بريطانيا [٣٠]، وتعيين طرق سيرهم السرية ووضع التدابير اللازمة لمحاربتهم[٣١] .

واكتسبت العلاقة بين حكومة الهند والوكالة قوة متزايدة بتدخل كوكس في ايجاد حل مناسب لأزمة بندر جصة العماني الممنوح للفرنسيين ؛ اذ يظهر من خلال المراسلات الجارية آنذاك بخصوص الازمة المذكورة، ولا سيما بين المسؤولين البريطانيين في لندن والهند وبوشهر انهم كانوا يتداولون باهتمام بما تراه وكالة مسقط، وتؤخذ اقتراحاتها بوصفها الأساس الذي تُبنى عليه مفاوضات جميع الأطراف المعنية

بالمسألة [٣٢]، بمن فيها السفارة البريطانية في باريس التي دخلت في مباحثات طويلة مع وزير الخارجية الفرنسي دلكاسيه M.Delcasse انتهت في ١٨ آب ١٩٠٣، حيث لم يكن لأحد ان يتجاوز كوكس، ونجح الأخير في تمرير تدبيره القاضي بان تكون للفرنسيين محطة وقود ضيقة المساحة ملحقة بالمحطة البريطانية الرئيسة الواقعة في مرسى (المكلا) داخل خليج مسقط، وتوضع تحت اشراف بريطانيا بشكل دائم، الامر الذي قلل من حدة التوتر بين الجانبين وأسهم في تنقية الاجواء بين المتخاصمين، وفي الوقت نفسه لم يؤثر ذلك المكان البديل على المصالح البريطانية [٣٣] .

وفي ضوء هذه النجاحات والمسؤوليات المضافة قدمت حكومة الهند دعماً عسكرياً مهماً لوكيل مسقط، اذ اصدرت في كانون الثاني ١٩٠٢ تعليمات مشددة الى ضباط سفنها العاملة في الخليج ان يبدي كل منهم استجابة سريعة لطلباته، وفي حالة ظهور صعوبات لديه قد تتطلب اجراءاً عاجلاً فإن عليهم ان يضعوا أنفسهم تحت إمرته وإمرة المقيم، فهما الوحيدان اللذان يجب ان يكونا على علم بتنقلات سفنهم كافة [٣٤] . فضلاً عن ذلك فإن وكالة مسقط كانت تهيّء موظفين مختصين بمراقبة السفن الاجنبية، الداخلة منها الى الميناء الرئيس والخارجة بدقة، ومعرفة حمولاتها واسماء قباطنتها، ومتابعة زياراتهم للسلطان ورصد تحركات القناصل والممثلين الدبلوماسيين الغربيين وانشطتهم في العاصمة[٣٥] .

الوكالة ... مكانتها ودورها في الحياة الاقتصادية في عمان

أطلق السلاطين العمانيون على وكيل مسقط لقباً هندياً هو "بليوس"، وبعضهم يكتبها "باليوز"، بمعنى مبعوث او ممثل، ولعل ذلك يعود الى وجود جالية كبيرة من الهنود الذين امتازوا بأنهم رعايا بريطانيين، اما الرسائل التي تبعثها الوكالة السياسية الى الحكومة العمانية فقد كتبتها باللغة العربية مراعاةً للاعراف الدبلوماسية السائدة في البلاد، وتتصدر الرسالة الواحدة عبارة "**من نائب الدولة البهية القيصرية الانكليزية .... الى ....**" [٣٦] .

ويعد الوكيل السياسي الممثل الرسمي الاول لبريطانيا في عمان، وبه يقاس تفوقها وقوة نفوذها، وعلى الرغم ما للسطان فيصل من وضع سياسي معترف به دولياً ولاسيما من قبل الحكومة البريطانية بوصفه حاكماً لدولة مستقلة، فإن السلطة الاقوى تبقى في يد الوكيل البريطاني الذي يوصف بأنه المسؤول الحقيقي عن ادارة العلاقات الخارجية الرابطة بين عمان والعالم الخارجي، فمثلاً يوافق على الاتفاقيات او يعدلها بالشكل الذي يتماشى وتوجهات حكومة الهند . فضلاً عن ذلك فإن له سلطات عسكرية واسعة ؛ اذ حمل معظم الوكلاء رتباً في الجيش تراوحت بين (ملازم الى عقيد) واغلبها (رائد) .

وقد تجسدت اهمية الوكالة البريطانية بشكل اكبر حينما وصل كيرزن الى العاصمة العمانية مسقط في (١٣ تشرين الثاني ١٩٠٣) في اول زيارة من نوعها يقوم بها نائب ملك بريطاني لسواحل شبه الجزيرة العربية، فقد انتهز النائب فرصة حضور عدد كبير من المسؤولين العمانيين والشيوخ البارزين والاعيان وممثلي الجاليات الاجنبية واعضاء الهيئات القنصلية في الحفل الرسمي الذي أقيم لاستقباله، ليظهر للجميع المكانة السامية التي يوليها البريطانيون لوكيلهم السياسي، فقام متقصّدا بأن أجلسه الى يمينه مباشرةً في مستوى واحد مع سلطان عمان وقائد البحرية البريطانية في المنطقة ووزير بريطانيا المفوض في طهران السير آرثر هاردنك A.Harding [٣٧]. وأخذ كوكس قدراً جيداً من الاطراء في الخطاب الذي ألقاه النائب بالمناسبة ؛ اذ نصَّ على شكره بشكل مباشر قائلاً :" **شكراً للوكيل السياسي في مسقط على جهوده الحثيثة في حفظ مصالح رعايانا وارواحهم لا سيما في ايام عدم الاستقرار ... لقد وجدت الرائد كوكس جديراً بالثقة التي أوليتها إياه بجعله وكيلاً لحكومة الهند البريطانية في عاصمتكم، مثلما وجدته نعم العون والصديق لكم، وهذا ما عكس انطباعكم الايجابي نحوه."** [٣٨].

ألتفت كيرزون الى أفراد الجاليات الأجنبية المختلفة موجهاً كلامه اليهم بقوله :" **انا سعيد لسماع ان الوكيل السياسي كوكس الذي أوفد الى هنا ليمثل حكومة الهند يسعى بجد الى حماية مصالحكم والعمل على ممارسة شعائركم الدينية بحرية وتوفير العدالة القضائية والتجارية**

لكم..."[٣٩] . وفي رسالة مهمة بهذا الصدد بعثها كيرزن الى لندن بعد زيارته الاخيرة، يتضح لنا بجلاء فاعلية الدور الذي يضطلع به وكيل مسقط ومدى ارتياح نائب الملك لنجاحه في انجاز مهمته بوصفه مندوب بريطانيا "المثالي"، فقال عنه مادحاً إياه : " ان **علاقتنا الودية مع سلطان عمان وسلوكه الطيب تجاهنا تدل على المصداقية الكبيرة للرائد كوكس ... الذي استطاع في غضون اربع سنوات من الحوار المتواصل مع السلطان ان يزيل شكوكه وعدائيته السابقة، وحوّلها الى مشاعر ثقة واحترام.**" [٤٠] . ان نجاحاته تلك وأداءه المتميز جعلا الرائد كوكس في وضع يستحق بموجبه ترقية لائقة جاءته من نائب الملك عام ١٩٠٤ ليشغل بها منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي لمدة عشر سنوات قادمة [٤١].

ويمكن القول ان كوكس والوكلاء السياسيين المتعاقبين من بعده تركوا اثراً بيّناً في عمان من خلال عملهم فيها، فقد أشرفوا – بالتعاون مع موظفيهم وضباط بحريتهم – على عملية إعداد مسح جغرافي شامل للموانئ العمانية والمدن الساحلية والداخلية المهمة، على الرغم مما شاب ذلك العمل من صعوبات جمّة، ولاسيما في المناطق النائية التي تعد اماكن موحشة ومغلقة على الأوربيين، لم يسبق ارتيادها لأحد منهم، نظراً لصعوبة تآلفهم مع سكانها، فقاموا بعملية احصاء رائدة للقبائل : كضبط أسمائها ومواقعها الجغرافية وعدد رجالها وما تمتلكه من أسلحة وما تحوزه من آبار، وانتماءاتها العرقية وتقسيماتها المذهبية ونوع العلاقة التي تربطها بالسلطان. ومما يجدر ذكره ان هذا الجهد المبذول كان جزءاً من مشروع علمي اكبر هو المعجم العام المفصل للخليج العربي (دليل الخليج) الذي اسهم في جمعه وترتيبه ج.ج. لوريمر j.G.Lorimer سكرتير حكومة الهند للشؤون الخارجية (١٩٠٤ – ١٩٠٨)، وظهر بقسمين احدهما جغرافي والآخر تاريخي في اربعة عشر مجلداً [٤٢].

ومما يندرج ضمن النشاطات الميدانية للوكلاء أن بعضهم، كالرائد وليم شكسبير والرائد وليم گراي W.G.Grey (تولى الوكالة من كانون الثاني ١٩٠٤ الى نيسان ١٩٠٨) قد أجريت على يديه المحاولات المبكرة الاولى لرسم الخط الحدودي الفاصل

بين ما يعرف آنذاك بـ "سلطنة مسقط" من جهة والكيانات السياسية العربية المجاورة لها من جهة ثانية، لاسيما سلطنة نجد الفتية وامارات الساحل العماني كأبو ظبي والشارقة وغيرها [٤٣]. ولقد مهّد برسي كوكس لهؤلاء جميعاً، حينما رحل بنفسه في ربيع عام ١٩٠٢ الى واحة البريمي المتنازع عليها بين هذه الكيانات، في محاولة استهدفت تلمّس خطوط الطول والعرض لتلك الواحة بدقة، وكان عبوره الجريء على ظهور الجمال الى المنطقة الجبلية الوعرة والولايات الداخلية (عبري، ضنك، الجبل الاخضر، بهلا، نزوى) امراً محفوفاً بمخاطر حقيقية[٤٤].

ومن جهة اخرى فإن الوكالة السياسية البريطانية مسؤولة بشكل مباشر عن مراقبة الانشطة الاقتصادية في عمان، والحركة التجارية فيها على نحو الخصوص ؛ اذ تقوم بإعداد تقارير شاملة مدعمة بالارقام عن اهم السلع المصدرة من الموانئ العمانية كالتمور والسمك المجفف والفواكه الطازجة واللؤلؤ والبهارات، والاخرى المستوردة اليها كالسلاح والذخيرة والنفط، وتثبت تاريخ كل عملية تجارية امامها بدقة[٤٥]. وفيما يأتي انموذج لجدول أعدته الوكالة بهذا الخصوص[٤٦] :

المواد الموردة الى مسقط من الدول الرئيسية	١٩٠٠-١٩٠١		١٩٠١-١٩٠٢	
	الكمية	قيمتها بالدولار	الكمية	قيمتها بالدولار
الاسلحة والذخائر:				
المملكة المتحدة...	""	862,880	""	٤٨٧،٢٨٠
فرنسا.........	""	134,850	""	١١٦،٧٠٠
القمح والحنطة وحبوب أخرى :				
الولايات التركية الاسيوية..	٣٣٠ طن	14,685	٧٧ طن	١،١٧٤
بلاد فارس................	٣،٨٠٠ //	168,685	٩٠٤ //	٤٨،٢١٥
الهند البريطانية...........	٢٢٣ //	10,368	١،٠٣١ //	٥٤،٠١٩
القهوة :				
الهند البريطانية..........	٥،٧٣٦ أوزان مقدرة	65,459	٤،٧٢٨ اوزان مقدرة	٧٣،٨٥١
الولايات التركية الاسيوية..	٢،٤٠٠ //	32,729	٥٩٦ //	٦٥٨،٨
الزيوت بأنواعها كافة :				
الهند البريطانية..........	٥٥،٢٢٢ غالون	40,611	34,914غالون	٣٥،٥١٧
الشاي :				
الهند البريطانية...........	٣،٣٣٣ غالون	10,000	15,269 //	٤٢،٢٢١
بلاد فارس................	٣١،٤٦١ //	70,634	١،١٠٦ //	١،٦٩٨
قطع الاقمشة :	بالآف الياردات		بالآف الياردات	
الهند البريطانية...........	٢٢٨،٦٠٠	372,160	١٤٩،٨٣٨	٢٤٣،٩٢٨
أمريكا	٤٧٧	593	٣٧،٩٦٧	٤٧،٢٠٠
الحبال وخيوط الغزل :				
الهند البريطانية...........	٤،٧١٥ أوزان مقدرة	216,357	٣،٦٣٣	٩٣،٠٩٨
بلاد فارس................	""	""	٦	١٦٠
الرز :				
الهند البريطانية...........	8,782 طن	700,150	٨،٩٦١ طن	٨٤١،٦١٥
السكر :				
الهند البريطانية..........	١٠،٠٤٣أوزان مقدرة	59,423	١٢،٣٢٦	٦٨،٧٧١
الحرير والأقمشة الحريرية :	""		١٣٠	
الهند البريطانية..........	""	88,172	٦٦	٢٨،٢١٠
بلاد فارس................		1,600		١٧،٨٥٨
المضاربات المالية المهمة :	""			
الهند البريطانية..........	""	163,890	""	٢٤٣،٥٦٤
أمريكا	""	2,640	""	""
الولايات التركية الاسيوية..	""	3,210	""	١١،٠٨٥
بلاد فارس..............	""	20,307	""	١٩،٤١٥
الدول الاخرى		10,000	""	٦٣،٧٦٣
المجموع	""	٣،٣٦٥،٨٨٣	""	٢،٩٩٦،٦٨٨

وتنتفع الوكالة من وجود مدراء مصلحة الجمارك الرئيسة في مسقط الذين يكونون في الغالب من اكبر التجار الهنود المرتبطين معها بصلة وثيقة ؛ اذ يزوّدونها بمعلومات دقيقة وحسابات مستفيضة عن الوارد من السلع والصادر منها واسعار صرف العملات الاجنبية والمحلية، ويقوم موظفو الوكالة بالتأكد من ان الهنود "البريطانيين"

يسيطرون على عمليات التصدير والاستيراد بسلعها كافة، ويبحثون اسباب انتعاش التبادل التجاري في تلك السنة واسباب انكماشه في اخرى، وإعداد جداول منسقة تعيّن فيها اهم الدول التي تتاجر مع عمان، ولأي الامور تقدمت هذه الدولة على تلك[٤٧] .

وفي احيان اخرى كان السلطان فيصل بن تركي يقدم كشفاً دقيقاً شاملاً للوكيل السياسي عن واردات مسقط وصادراتها واعداد السفن وجنسياتها وحمولاتها، الداخل منها والخارج، بواسطة رجاله الموثوقين هناك [٤٨] . لهذا فقد اخذت التقارير التي تصدرها الوكالة تتطور وتتسع وتصبح اكثر تخصصاً وعمقاً مع مطلع العقد الثاني من القرن العشرين، ويمكن ملاحظة ذلك في المجلد السادس من المجموعة الوثائقية :

Mascat Administration Reports المشار اليها.

وتعد جولات الوكلاء الشخصية في انحاء عمان المختلفة من المصادر الهامة للمعلومات التي تصل الى الوكالة السياسية ؛ اذ بذل هؤلاء جهوداً استثنائية في استطلاع الاوضاع الاقتصادية في البلاد ودراسة النواحي التجارية والاحوال الاجتماعية للتجار الهنود الساكنين في البلدات الساحلية كـ (مطرح، بركة، الخابورة، ليوا، قريات، صور)، والاطمئنان عليهم وعلى علاقتهم مع السكان المحليين، عن طريق الالتقاء معهم وجهاً لوجه في مناطقهم . ويلاحظ ان الوكلاء كانوا يراقبون معاملة الولاة وسيرتهم مع الهنود، ويتأكدون انها معاملة حسنة، تجري على وفق القوانين العمانية المرعية الخاصة بالأجانب، والمؤسسة أصلاً على نصوص المعاهدات المبرمة مع بريطانيا[٤٩]، وإن ثبت عكس ذلك فإن الوالي – أياً كان – سوف يوضع تحت طائلة المساءلة امام السلطان الذي لا يتردد في اقصائه من منصبه في حال رغب البريطانيون في ذلك . ويجب ان يقف هؤلاء (الولاة) مع التجار الهنود الذين يشتغل معظمهم في المعاملات الربوية، ويساعدونهم في تحصيل ديونهم المترتبة على زبائنهم العرب . واذا ما تعرضت البلاد الى ازمة اقتصادية – كما حصل في عامي ١٩٠٣ و ١٩١٠ – استدعت من السلطان فرض رسوم جمركية اضافية فإن

الوكلاء يعترضون حالاً على ذلك، ويعلمون المسؤولين المختصين بعدم قانونية الزيادة، ليس على ابناء الشعب العماني وانما على اصحاب رؤوس الاموال الهنود بوصفهم "رعايا بريطانيين" (٥٠) نصّت الاتفاقيات الاقتصادية بأن لا رسوم على سلعهم اكثر من خمسة في المائة (٥١).

فضلاً عن ذلك فإن من مهمة الوكيل الضغط على السلطان لدفع غرامات مالية لصالح الهنود، قد تكون مرهقة احياناً لخزينة الدولة، تعويضاً لهم عن خسائرهم من جراء الاضطرابات القبلية التي قد تقع بين الفينة والاخرى(٥٢) . ونظراً لكثرة تلك الاضطرابات في عمان فإن الوكلاء السياسيين جميعاً حرصوا على تقديم الدعم الاسطولي للسلطان فيصل ضد معارضيه، عن طريق إصدار أوامرهم الى السفن البريطانية بالمرابطة في المياه العمانية أوقريباً منها لحماية الساحل وتوفير الغطاء الامني للجاليات الاجنبية(٥٣).

ويلاحظ ان الوكلاء كانوا يتولون مسؤولياتهم الوظيفية في مسقط على وفق منهج مشترك يكمل بعضه بعضاً، فكل منهم يبدأ مما انتهى إليه سابقه، أو يقوم بإتمام الجزء المتبقي من المهمة التي عمل بها زميله من قبل، مثال ذلك ان الوكيل برسي كوكس اسهم منذ مطلع عام ١٩٠٠ بشكل فاعل وأساسي بالتصدي لمسألة الاعلام الفرنسية المرفوعة فوق عدد من السفن العمانية، واستعمل سياسة التهويل والمبالغة في خطورة ذلك للضغط على السلطان وحثه على اتخاذ شتى الوسائل في ممارسة حقوق السيادة على رعاياه ومعاملتهم بوصفهم مواطنين عمانيين لا رعايا فرنسيين (٥٤). ثم شارك كل من النقيب شكسبير والرائد كراي في المفاوضات التكميلية المرهقة التي جرت بين البريطانيين والفرنسيين من اجل ايجاد تسوية شاملة ونهائية للخلاف المذكور. ومن اللافت ان قراءة متمعنة في الوثائق البريطانية المنشورة الخاصة بالموضوع (٥٥) تؤيد ان حكومة الهند اعتمدت على مناقشات (كراي) وثبتتها في اتفاقية عام ١٩٠٥ الموقعة برعاية محكمة لاهاي الدولية في ٥ آب، لاسيما المادة الاولى التي نصّت على تضييق

مهم قضى بأن المراكب العمانية الحاملة لشهادات تخويل رفع العلم الفرنسي قبل عام ١٨٩٢ يؤذن لها بالإبحار، وتُحرم من الأمر نفسه المراكب الحاملة لإجازات صادرة بعد ذلك التاريخ [٥٦]. واشترط (كراي) فيما بعد إلحاق تقييدات اضافية نمّت عن حنكته كان من شأنها تقليل عدد المستفيدين من التراخيص التي منحها الفرنسيون قبل عام ١٨٩٢ الى أدنى حد ممكن، فالترخيص – في رأيه – لا يمكن استخدامه الا لسفينة واحدة حصراً، وعليه فإن عطبها أو تحطمها أو استهلاكها بمرور الزمن يلغي بالضرورة اوراقها الرسمية وتندثر معها صلاحيتها في رفع العلم الفرنسي، وهذا عين ما أرادته الحكومة البريطانية[٥٧].

وخصص الوكلاء الثلاثة (كوكس، شكسبير، كراي) جزءاً كبيراً من وقتهم للتضييق على تجارة الاسلحة في عمان تحت ذرائع وحجج مختلفة[٥٨]، والتعاون مع البواخر البريطانية في ملاحقة من أسموهم " مهربي السلاح " ومنعهم من الاتصال بالفرنسيين أو التستر لإيجاد الطرق البديلة التي تمكنهم من توريد سلعهم الى البلاد . وعلى الرغم من الجهود المبذولة والحلول والوسائل المختلفة التي اتخذوها طوال العقد الاول من القرن العشرين فإن الوكالة عجزت عن السيطرة تماماً على تدفق الاسلحة والذخيرة بأنواعها كافة من عمان وإليها [٥٩]. وتجنباً لتداعيات استمرار الفشل اخذت حكومة الهند البريطانية بالاعتماد على وكيلها في مسقط الرائد تريفور وتخويله فرض حصار شامل على السواحل العمانية منذ مطلع كانون الثاني ١٩١١، لمنع استيراد الاسلحة وتصديرها بشكل مطلق [٦٠] . واجراء مفاوضات سريعة أقنع من خلالها فيصل بن تركي بالقيام بإجراءات ادارية صارمة، يتم بموجبها وضع الاسلحة الواردة الى ميناء مسقط كافة في مخزن خاص تشرف عليه لجنة مشتركة، يكون أعضاؤها من موظفي الوكالة السياسية والموظفين الحكوميين، ولا يتم إخراجها إلا بإجازة وتسجيل دقيقين، ولم تُنجز تلك المهمة إلا باقتراح تريفور زيادة المعونة السنوية التي تمنحها بريطانيا للسلطان بمقدار عشرة آلاف روبية[٦١]. وبهذا أعطي البريطانيون

مجالاً واسعاً لإحكام قبضتهم على تلك التجارة والحد من تناميها، وحرمان الشعب العماني من حق الدفاع عن نفسه، الامر الذي كان احد الاسباب التي أدت الى اندلاع انتفاضة عارمة قادها الامام سالم بن راشد الخروصي (١٩١٣-١٩٢٠) ([٦٢])، وقد اسهم الوكيل السياسي الرائد ستيوارت جورج نوكس S.G. Nox (نيسان ١٩١١-آذار ١٩١٤) بشكل أساسي في الدفاع عن العاصمة التي كادت ان تقع بأيدي رجال القبائل المنضوين تحت راية الامام لولا جهوده في حشد أكبر قدر ممكن من القوات البريطانية (البرية البحرية) لحماية مدينتي مسقط ومطرح ([٦٣]).

الوكالة ... مبناها ومشفاها ومحكمتها القضائية

١- مبنى الوكالة

يعد مبنى الوكالة السياسية – التي اصبحت قنصلية فيما بعد – مركزاً مهماً لادارة المصالح البريطانية في عمان بأنحائها كافة، لأن الوكلاء ومن بعدهم القناصل اتخذوها مقراً لرعاية شؤون دولتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقاعدة يجتمع فيها قباطنة سفنهم، يتلقون فيها الاوامر، ويتخذونها منطلقاً لاصدار الخطابات الرسمية وايرادها وايضاً اخذ قسط من الراحة . ولكن على الرغم من تلك الاهمية فإن نقصاً حاداً في المعلومات عن المبنى يعتري الكتب والدراسات المتخصصة في البحث عن تاريخ عمان، ما خلا بعض الاشارات التاريخية التي يعد أولها وأقدمها ما ورد في التقرير الذي أعد لسرد تفاصيل زيارة اللورد كيرزن مسقط وعدد من امارات الساحل العماني في (تشرين الثاني ١٩٠٣) المذكورة آنفاً ؛ اذ نلاحظ من خلال قراءته ان المبنى يقع بالقرب من اهم الموانئ الرئيسة في البلاد، متوسطاً خليج مسقط، وهو خليج صغير سهل التحصين، فيه محطة وقود "فحم حجري" للسفن البريطانية، ومرسى دائرة الجمارك العامة. وعند نزول نائب الملك من سفينته – يقول التقرير – انه توجه مع موكبه سيراً على الاقدام نحو الوكالة، ماراً بما يسمى (الحي الهندي) ذي الازقة

الضيقة "النظيفة والمزينة" التي فُرشت بعض ارضياتها تكريماً وإجلالاً للقادم الجديد، ويظهر ان المسافة قصيرة فمبنى الوكالة يقع خلف ذلك الحي، حيث لا يمكن الوصول اليه إلا بالعبور من خلاله[٦٤]. كما ان قنصليتي فرنسا والولايات المتحدة الامريكية القريبتين من بعضهما تقعان في المنطقة نفسها، وقد مرَّ عليهما موكب كيرزن [٦٥]. وحين وصوله الى بناية الوكالة كان الوكيل كوكس قد أعد داخلها مأدبة غداء سخية على شرفه، جلس على مائدتها اكثر من اربعين شخصاً [٦٦]، ما يدل على وجود قاعة استقبال أو طعام لا تقل مساحتها عن (٥٠م^{2}).

وما يلفت النظر ويعطي صورة اوضح للموضع الذي تحتله الوكالة ما قام به السلطان من إظهار الحفاوة البالغة امام أعين نائب الملك ومدى اعتزازه بعمق الصلة بين بلاده والحكومة البريطانية، فأوعز الى رجاله ان يربطوا علم عمان الخفاق فوق سطح قصره بقطعة قماش واحدة تكون على شكل قوس تصل الى العلم البريطاني المعلق اعلى الوكالة، وقد بلغ طول تلك القطعة (٣٠٠ ياردة)، أي ما يعادل (٢٢٥ متراً) [٦٧]، علماً ان قصر السلطان يقع في منتصف المسافة تقريباً بين حصني الجلالي والميراني الشهيرين وسط الميناء الرئيس.

وفي عام ١٩١١ كتب الوكيل السياسي الرائد تريفور تقريراً ادارياً مفصلاً بعثه الى مقيمية بوشهر، ذكر فيه اشارة مهمة الى مبنى الوكالة في معرض حديثه عن الاحتفال الكبير الذي أقامته الوكالة السياسية بمناسبة الذكرى السنوية الاولى لزيارة ملك بريطانيا ادوارد السابع Edward (١٩٠١ – ١٩١١) "التاريخية" للهند ؛ اذ أحيا الحفل مئتان وستون شخصاً من العرب والاجانب تواجدوا في الفناء الرئيس للوكالة [٦٨] . ولعل هذا ما يؤيد بشكل مؤكد ان المبنى أخذ مساحة واسعة من الارض كافية لاحتضان هذا العدد الكبير من الناس المحتفلين.

لكن التحديد الاكثر دقة كان قد جاء في كتاب :

Intelligence Division : A Handbook Of Arabia

الذي أعدته لجنة في دائرة الاستخبارات البريطانية خصيصاً لموظفي ادارتها العاملين في المنطقة[٦٩]. وقد ورد فيه ان الوكالة السياسية في مسقط تقع ضمن محلة (المغاب) الى الشرق من حصن الجلالي والى الغرب من نظيره الميراني، تليها مستشفى الوكالة، وبالقرب منها دائرة الصحة الجراحية العمانية العامة، والى جانبها دائرة الجمارك الرئيسة، والتي تليها أيضاً – على طول الساحل – منطقة سكنية تقطنها اكثرية هندية (من المسلمين والهندوس) وبعض الفرس والبرتغاليين، تتصدرها منازل الموظفين الكبار في الميناء، كمدير الجمارك مثلاً،وهو شخص واسع النفوذ، يعد المقرض الاول للدولة، وينتمي في معظم الاحيان الى الهنود من ذوي الرعوية البريطانية، وتوجد هناك عشرات المنازل محيطة بالسوق الكبير الذي يوصف بأنه أنشط الاسواق في العاصمة . وفي الاتجاه نفسه (الى الشرق ايضاً) يقع قصر السلطان وبيوت اقربائه واقرب مساعديه، حتى يأتي اخيراً حصن الميراني[٧٠] .

يمكن القول بالإجمال ان البريطانيين قد اختاروا مكان وكالتهم بحذاقة، فهو مناسب جداً من الناحيتين الامنية والاستراتيجية ؛ اذ يتيح له قربه من رصيف الميناء ودائرة الجمارك العامة التي يديرها شخص من رعاياهم الاشراف المباشر على العمليات التجارية الجارية في الميناء بأي وقت، كما توفر الاتصال المستمر مع السلطان، ويمكن الدفاع عن المبنى بوساطة سفن اسطولهم المرابطة في الجوار، وكذلك فإن المنطقة المذكورة المملوءة بالمنشآت الحكومية الحساسة هي بالتأكيد تحظى باهتمام السلطات الحكومية[٧١].

وتضم الوكالة – فضلاً عن ذلك – عدداً من الكتّاب الهنود، يرأسهم بريطاني انكليزي في الغالب، يدعونه "كبير الكتّاب"، وهناك عدد من المترجمين، وكتيبة من الحرس المسلحين تسليحاً جيداً، وجمع من الخدم على الطراز الهندي، وتوجد فيها اصطبلات لربط الجياد وبعض السائسين للعناية بها، واولئك المستخدمون ينتمون الى

اقوام مختلفة ويتكلمون بألسن متباينة، ففيهم الافريقي والفارسي والهندي وقليل من العرب[٧٢].

٢- المستشفى

تتميز احوال الطقس في مسقط بدرجات حرارة عالية وارتفاع نسبة الرطوبة في هوائها طيلة اشهر الصيف، مما يجعل معيشة عدد كبير من البريطانيين الذين يقطنون المدن الساحلية او الذين يطرقونها بسفنهم، فضلاً عن موظفيهم الموجودين لمدد زمنية طويلة - مهمة ليست باليسيرة – الامر الذي استلزم اقامة مركز للرعاية الصحية يعني بمعالجة المصابين بالامراض السارية أو الوقاية منها، واذا ما حدثت مثل تلك الاصابات بأحدهم فإنها قد تجبره على ترك وظيفته بشكل مؤقت احياناً، أو دائم احياناً اخرى[٧٣].

تطور الوضع في المركز الصحي بشكل تدريجي من طبيب واحد فقط يهتم بصحة اعضاء الوكالة وموظفيها وضباط البحرية، الى كادر أوسع يضم عدداً من الاطباء المختصين في بعض اصناف الطب، لاسيما الجراحة، وهم يتناوبون مع مساعديهم على العمل بين فصل وآخر، ويُطلق على مدير المركز اسم "**الوكيل الطبي Agency Surgeon**)، يحمل في معظم الاحيان رتبة عسكرية رفيعة قد تكون اعلى من رتبة زميله القنصل، يذكر منهم طبيب مشهور عرفته وكالة مسقط لحوالي ثلاثين عاماً هو العقيد جايكار A.S.Jayakar الذي تقاعد من خدمته عام ١٩٠٠ وأعقبه في المنصب النقيب سمث S.B.Smith [٧٤].

وتحول المركز الصحي من جناح ملحق بمبنى الوكالة الى مستشفى له بناية واسعة مجاورة للوكالة، وذلك بفعل ازدياد عدد العاملين فيه وتعدد اقسامه وتشعب اختصاصاته، وتوسع رعايته لتشمل شرائح معينة من سكان مدينتي مسقط ومطرح، مثل ابناء العائلة الحاكمة ومقربيهم من الوزراء والمسؤولين الكبار والشيوخ والشخصيات التجارية المرموقة [٧٥]. ان هذا الامر وضع في ايدي البريطانيين اداةً

مؤثرة اخرى في السياسة العمانية جعلتهم أقرب لبعض الفئات وبواسطتها أصبحوا اكثر معرفة بالمجتمع .ثم اخذت المستشفى تقدم خدماتها لكل من يحتاجها في تلك المدينتين [٧٦]. يضاف الى ذلك ان اطباء الوكالة ملزمون بإعداد تقريرين، احدهما شهري والآخر سنوي عن الحالة الصحية في مدن عمان الساحلية بشكل عام وفي مسقط ومطرح على نحو الخصوص، ومراقبة الاوبئة والامراض المعدية، كمرض الهيضة (الكوليرا) والملاريا المتفشيين يومذاك، ورصد الكوارث الطبيعية مثل السيول والعواصف والحرائق وغيرها، واستقبال الشكاوى المتعلقة بكل ذلك [٧٧].

إن أهمية الدور الذي تضطلع به مستشفى الوكالة يبرز بوضوح خلال اشهر الصيف، حين يغادر الوكيل السياسي ومعظم رفاقه مسقط تجنباً لشدة الرطوبة وارتفاع درجات الحرارة الى اعلى معدلاتها في اشهر (حزيران، تموز، آب)، الامر الذي لا يلائم اجسامهم فحسب، بل يعرضهم الى نوبات اعياء مستمرة قد تودي بحياة بعضهم، ولا يبقى في مثل تلك الظروف الا الطبيب الجراح ومساعديه، يؤدون اعمالهم في مستشفاهم المفتوح خلال الاشهر المذكورة، ويديرون الوكالة، ثم يأخذون استراحتهم في شهري ايلول وتشرين الاول من كل عام، بعد عودة كادر الوكالة الوظيفي[٧٨].

ومن المنشآت الصحية المهمة المرتبطة بالبريطانيين في ميناء العاصمة (دار الحجر الصحي)، الذي يُدار من قبل اطباء مستشفى الوكالة بشكل كامل، ويقومون فيه بتقديم الاستشارات الخاصة سلامة المواد المصدرة والمستوردة، ولاسيما الغذائية منها والمحاصيل الزراعية، واصدار تراخيص بهذا الشأن، والتأكد من وقاية العاملين في الميناء ونظافة اماكن عملهم، والتحفظ على المصابين بالامراض الخطيرة من المواطنين أو الوافدين[٧٩]. ويبدو ان مهمة الدار التدقيقية قد أغاضت بعض المنتفعين بالطرق غير الرسمية، فتعرض لهجوم قام به عدد من اصحاب القوارب العمانيين الحاملين للأعلام الفرنسية، أدى الى تخريبه بشكل جزئي في اوائل نيسان ١٩٠٣، ولما قُبض على الفاعلين احتج القائم بأعمال القنصلية الفرنسية المسيو دي روفيل De

Rufeil مطالباً بإطلاق سراحهم ومنح بعضهم تعويضات مالية بوصفهم رعايا فرنسيين، مما نبّه الوكيل الى مدى خطورة بقاء مشكلة الاعلام معلقة، ودفعه الى الاهتمام بها، وحث رؤساءه على حلها دولياً وبأعلى المستويات(٨٠).

ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا امتلكت – مع مطلع القرن العشرين – مركزين فقط للحجر الصحي يقعان في الخليج العربي، احدهما في البحرين والآخر في الكويت، وذلك بعد اغلاق اثنين آخرين كانا مشيدين في جزيرتي هرمز وزنجبار(٨١).

٣- المحكمة

تمتع الوكيل السياسي بصلاحيات ذات نطاق واسع، نظراً الى الامتيازات السياسية والاقتصادية والقضائية الواردة في المعاهدات العمانية – البريطانية للأعوام ١٨٣٩ و ١٨٤٥ و١٨٩١ والبروتوكولات الملحقة بها بعد ذلك (٨٢). فقد وقّرت تلك الامتيازات التي منحها حكام البلاد أو بالأحرى التي أُنتزعت منهم غطاءاً قانونياً مناسباً لتجارهم ورعاياهم في عمان وساحل افريقيا الشرقي بعد ان وضعت بريطانيا في مرتبة "اكثر الامم تفضيلاً" أو " الامة الاولى بالرعاية"، وأناطت بالوكيل البريطاني مسؤولية تدعيم مكانة التجارة البريطانية وحماية المنتمين إليها من أي جنس كانوا (اوربيين وهنود) وغيرهم من مواطني الدول المتعاقدة بمعاهدات رسمية مع بريطانيا، كبعض الافارقة والفرس والبرتغاليين الذين تقع حمايتهم على عاتق الوكيل.

أصبح للوكيل السياسي – استناداً الى تلك المعاهدات وتعليمات حكومة الهند – سلطات قضائية منوطة به شخصياً أو من ينوب عنه، للفصل بين المتنازعين من رعايا الدول "المسيحية"، أو بين هؤلاء وبين رعايا الدول المسلمة ومن ضمنهم المواطنين العمانيين، وليس لأحد الحق في رفع دعوى في عمان ضد أي من المواطنين أو الرعايا البريطانيين إلا الى الوكيل نفسه الذي يجري المحاكمات والمرافعات القضائية، ويستمع للشكاوى، وله حقوق حصرية في البت بها داخل المحكمة المختصة بتلك الاغراض، والواقعة ضمن بناية الوكالة السياسية في مسقط،

لذلك فقد شاع مصطلح (محكمة الوكالة Agency Court) كثيراً في الوثائق البريطانية[٨٣]، ويطلق عليها أحياناً (محكمة الوكيل السياسي)[٨٤].

وما من شك ان تحيّزاً بيّناً جرى في تلك المحكمة لمصلحة الاجانب المشتكين غالباً، وإجحافاً كبيراً بالمُشتكى عليهم من العرب، فالوكيل "القاضي" ضابط عسكري ليس من ملتهم ولا من عرقهم، ينظر إليهم باستعلاء، ويميل بشكل فطري لأبناء جلدته، منتزعاً لهم تعويضات باهضة من خصومهم، ومطوّعاً نصوص المعاهدات غير المتكافئة لمصلحتهم، ومستغلاً مكانته السياسية التي لا تُضاهى ومدافع سفن بحريته الموجهة فوهاتها نحو قلاع مسقط لإرهابها، وموقف السلطان الذي لا يسعه سوى الإقرار بما تمليه عليه إرادة الوكيل ويمضي فيه أمره. حتى غدت الوكالة السياسية ملاذاً آمناً يلجأ إليه التجار الهنود وكل عبد أفريقي يستطيع الفرار من الاماكن التي يحتجزه فيها تجار الرقيق، وتقوم الوكالة بتجهيزهم بوثائق رسمية تحرّم على ذوي الشأن التعرض لهم في المستقبل، وتتكفل بنقل بعض منهم الى بومباي، لأنها اكثر ضماناً لحياتهم من عمان – حسب زعمها – وقد تدخل الوكيل بين عامي ١٩٠٦ – ١٩٠٧ في تحرير المئات من العبيد الافارقة في مسقط وبقية الموانئ العمانية، لاسيما صور[٨٥].

واذا كانت تلك الدائرة قد أسهمت في تقوية مركز البريطانيين في عمان ووفرت الدعم اللازم لرعاياهم ومناصريهم، فإنها قد استحقت كلمات الاطراء التي كيلت عليها من قبل كيرزن اثناء زيارته مسقط، والتي أقل ما يقال عنها انها مجاملة زائدة، مثل قوله : " **ان صفات المرونة والعدالة والحزم متوفرة في محكمة الوكالة السياسية**"[٨٦] .

الخاتمة

وفـي خاتمـة البحـث يمكـن القـول ان البريطـانيين قـد أبـدوا عنايـة بالغـة بمؤسـسة الوكالة، كونـها مثلت طرفاً محورياً هاماً في ادارة مصالحهم الحيوية والمحافظـة عليها وتنميتها، فما من أمرٍ يُبرم فـي لندن أو كلكتـا حـول عمـان إلا وكانـت الوكالـة الـصانعة الاولـى لجذوره المهمـة، وقد أدت دوراً بـارزاً فـي رسـم سياسـة عمـان علـى الـصعيد الخارجي ولاسيما مـع الـدول الاوربيـة تزامنـاً مـع حـدوث تحـولات هامـة فـي الـسياسة الدولية أثرت دخول عمان والمنطقة بأكملها مرحلة جديدة من مراحل الـتوتر أنتجت خللاً خطيراً في توازنات القوى بين المتنافسين علـى التوسـع فـي المـستعمرات والنفوذ الامبريالي، واكتسبت المؤسسة نفسها اهميـة بالنـسبة للشعب العمـاني لأنهـا أثـرت فـي تاريخـه أبـان مـدة الدراسـة ومـا بعدها، وجـاءت بنتـائج ايجابيـة فـي بعضها مـن ناحيـة إنعاش التبادل التجاري مـع عددٍ مـن الـدول المرتبطـة بالاقتـصاد البريطـاني مـن جهـة، وسلبية عليه في مجملها من جهـة أخـرى لأنهـا كانـت المحـرك الأسـاس فـي خلـق واقـع منقسم تـسوده التعقيـدات والاضـطرابات والـصراع علـى الـسلطة، بـسبب الـدعم الـذي قدمتـه لنظـام سياسـي اتـسم بالـشمولية وغيـاب المـشاركة الحقيقيـة مـن معظـم المكونـات الاساسية داخـل الـبلاد، ممـا أدى الـى تـصاعد الـسخط فـي الاوسـاط الـشعبية ووقـوف الوكلاء ضد انتفاضـة الامامة بين عامي ١٩١٣-١٩١٤ .

الهوامش

(1) توج الصراع البريطاني – الفرنسي في الهند بنشوب حرب السنوات السبع ١٧٥٦ – ١٧٦٣ التي تمكن الانكليز فيها ان يكسبوا التفوق والهيمنة على اقاليم واسعة من شبه القارة الهندية. للتفاصيل ينظر : جاسم محمد هادي القيسي، التغلغل البريطاني في الهند ١٦٨٨ - ١٧١٠، اطروحة دكتوراه، (كلية الآداب، جامعة بغداد)، ٢٠٠١، ص ص ٨١ – ٨٥.

(2) هناك تفاصيل مهمة حول تطور الهيكلية الادارية للبريطانيين في الهند تجدها في : نايف محمد حسن الاحبابي، الادارة البريطانية في الهند ١٨٥٨ – ١٩٠٥، اطروحة دكتوراه، (كلية الأداب، جامعة بغداد)، ١٩٩٧، ص ص ١٢٠ – ١٢٧.

(3) عن رأي احد سياسي بريطانيا الكبار في التعامل مع حكام الخليج العربي ينظر :
Curzon ,George N. ; Persia and Persian Question , London , 1966 , P. 424.

(4) للاطلاع على التفاصيل ينظر : عبد الأمير محمد امين، المصالح البريطانية في الخليج العربي ١٧٤٧ – ١٧٧٨، (بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٧٧)، ص ص ١٥ – ١٨، ص ص ١١٩ – ١٢٨.

(5) للتفاصيل حول تلك الحملات ونتائجها ينظر : فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر، (الكويت، مطبعة دار ذات السلاسل، ١٩٨٤)، ص ص ١٥٩ – ١٦٣ ؛ صالح محمد العابد، دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧ – ١٨٢٠، (بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٦)، ص ص٢٣٦ – ٢٦٠.

(6) عن الوجود البريطاني في بوشهر ينظر : عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربي : دراسة وثائقية، (الرياض، دار المريخ، ١٩٨١)، ص ص ٩٠- ٩٧.

(7) تتضح هذه المعلومات من طريقة عرض الموظفين البريطانيين للتقارير الادارية الخاصة بالخليج العربي ينظر:
The (Persian) Gulf Administration Reports 1873 – 1947 (Political Residency and Muscat Political Agency) , vol.VI (1905 – 1911) , Oxford , Archive additional , 1988 , for the year (1905 – 1906) , p p.1-2.

(8) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، المصدر السابق، ص ص ١٧٦ – ١٧٧.

(9) كلف قسم الشؤون الخارجية في حكومة الهند بكتابة تقرير حصري عن مقيمية بوشهر ووكالة مسقط عام ١٩٠٥ . ينظر:
Penelope Tuson and Emmar Quick (ed). ;Records of Emirates : Primary Documents 1820 – 1958 , Oxford , 1990 , vol. 5 (1892 – 1909) , p.350.

(10) يمكن ملاحظة ذلك في العشرات من الكتب الرسمية الواردة بنسخها المصورة ضمن الاطار الزمني للبحث في الجزئين الثاني والسادس للمجموعة الوثائقية البريطانية الخاصة بعمان. ينظر :

Baily R.W.(ed).; Records of Oman 1867 – 1947 , Buckinghamshire , England , 1988 : vol.II , Historical Affairs 1871 – 1913 , pp. 694 – 749 , vol.VI , Foreign Relations , pp.605 – 715.

(11) هناء عبد الواحد عبد الرضا، البحرية البريطانية في الخليج العربي ١٨٥٨-١٩١٤،رسالة ماجستير، (كلية الاداب، جامعة البصرة)،١٩٩٨، ص ١١٠ .

(12) برسي زكريا كوكس Percy Z. Cox ١٨٦٤-١٩٣٧ : اداري ودبلوماسي بريطاني شهير، شغل عدد من المناصب في الخدمة المدنية لحكومة الهند، منها وكيل سياسي في مسقط ١٨٩٩-١٩٠٤، ثم مقيم سياسي في الخليج العربي ١٩٠٤ ١٩١٤، والضابط السياسي للحملة البريطانية على العراق ١٩١٤-١٩١٧، ووزير مفوض في طهران ١٩١٧، واول مندوب سامي بريطاني على العراق ١٩٢١-١٩٢٣ . للتفاصيل ينظر : منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسية العراقية ١٨٦٤ – ١٩٢٣، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة بغداد)، ١٩٩٥، ص ص ٩ – ٣٢ ؛

Graves , Philip ; The life of Sir Percy Cox , London , Hutchinson , 1941 , pp. 45 – 105.

(13) للمزيد من التفاصيل عن حياة شكسبير وعمله في مسقط ينظر :

Winstone E.H.V.;Caption Shakspear , (London , Jonathan Cape , 1976) , pp.9 – 15.

(14) لمعرفة لمحات عن حياتي كل من : روبرت آي هولند (١٨٧٣ – ١٩٦٥) وآرثر بي تريفور (١٨٧٢ – ١٩٣٠) ينظر :

Records of Oman …. , vol. , p.713 ; Mascat Administration Reports …. , vol. VI , 1910 , p.1.

(15) عن تلك الاحداث الواردة ينظر :

Rush A.D.L. (ed) .; Ruling Families of Arabia : Sultanate of Oman (The Royal Family of Al – Bu Said , Oxford , 1990 , vol.I , pp.591 – 599.

(16) .... Ibid. , p.599.

(17) .... Ibid. , pp.598 – 599.

(18) Mascat Administration Reports …. , vol.VI , 1906 – 1907 , p.62.
....

(19) فيصل بن تركي بن سعيد بن سلطان : خلف والده بوصفه حاكماً على عمان مع وجود شقيقه الاكبر (محمد)، حفلت سني حكمه ١٨٨٨-١٩١٣ بالكثير من الاضطرابات القبلية

والحركات الدينية المسلحة، وشهدت البلاد تزاحماً استعمارياً حاداً وتدخلاً دولياً كبيراً، تصدرته بريطانيا أولاً وفرنسا بالدرجة الثانية . توفي سنة ١٩١٣ . للتفاصيل ينظر :

Ruling Families … , pp.251 – 259 ;

مصلح محمد عبد العيساوي ، التطورات السياسية في عمان وعلاقتها الخارجية ١٨٨٨ – ١٩١٣ ، رسالة ماجستير ، (كلية الآداب، جامعة بغداد)، ١٩٩٢، ص ص ٤٢ – ٤٦.

(20) ينظر على سبيل ذلك :

Records of Oman …. , vol.II , pp.733 – 739 ; Mascat Administration Reports …. , vol.VI , 1908 , p.73.

(21).. Records of Oman …., vol.VI , p.600 ; Busch , Briton Cooper ; Britain and the (Persian) Gulf 1894 – 1914 , U.S.A. , University of California , 1967 , p.77.

(22) Busch , Op.Cit .... p.78 .

(23) جورج كيرزن : سياسي بريطاني بارز، ولد في لندن سنة ١٨٥٩، اشتهر في تلك المرحلة بأفكاره المحافظة وتمسكه الشديد بضرورة محافظة بريطانيا على موقعها القيادي في قارة آسيا وتفوق اسطولها البحري في كل انحاء العالم المأهول، تسنّم عدد من المناصب أهمها وكيل وزارة الخارجية وسكرتير وزارة الهند قبل ان يضطلع بدور مهم في ادارة الهند البريطانية حينما اصبح نائب الملك فيها للمدة من ١٨٩٩ الى ١٩٠٥، وصار عضواً في مجلس اللوردات سنة ١٩٠٨ ورئيساً له سنة ١٩٢١ . توفي سنة ١٩٢٥ .

Robert P.Gwinn (ed) ; The New Encyclopeadia Britannica , U.S.A. , University of Chigaco , 1988 , vol. 3 , p.807; Fraser , Lovat ; India Under Curzon and After , London , 1912

(24) يذكر ان امر تعيين كوكس من حكومة الهند قد صدر في ٢٧ ايلول من العام نفسه، اما توليه المنصب فعلياً فكان في تشرين الاول . ينظر :

Mascat Administration Reports …. , vol.V , 1899 – 1900 , p.3.

(25) Graves , Op.Cit. .... , pp.63 – 65.

وللتفاصيل عن دوره في عمان ينظر : مصلح محمد عبد العيساوي، المصدر السابق، ص ص ١٢٣ – ١٢٧.

(26) Al – Mousawi , Hussain Al – Seyed Yousf ; A History of Oman British Relations with Special Reference of the period 1888 – 1920 , (Ph.D.) , University of Glasgow , 1999 , pp.199 – 200.

(27) Ibid. , p.200.

....

(28) العقيد مالكولم جون ميد Malcolm J. meade ١٨٥٤-١٩٣٣ : بعد رحيل زميله السابق العقيد (ويلسون) عيّنته حكومة الهند خلفاً له بمنصب مقيم الخليج العربي للمدة ما بين عامي ١٨٩٧-١٩٠٠، وقد شهدت سنوات خدمته تنافساً اجنبياً شديداً على المنطقة، قابله

(ميد) بالكثير من الحزم . ينظر : مقدام عبد الحسن باقر الفياض، سياسة بريطانيا تجاه عمان ١٨٥٦ – ١٨٩٨ ، اطروحة دكتوراه ، (كلية الآداب ، جامعة الكوفة)، ٢٠٠٦ ، ص ٢٥٣، ص ٢٧٩ .

(29) Mascat Administration Reports …. , vol. V , 1899 – 1900 , p.3.

(30) وردت تفاصيل وافية عن تجارة الاسلحة في الخليج العربي تجدها في : رحيم كاظم محمد الهاشمي، تجارة الاسلحة في الخليج العربي ١٨٨١ – ١٩١٤، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة البصرة)، ١٩٩٢، ص ص ١٠٣ – ١١١. وعن مشكلة تجارة الرقيق ودور الدول الاوربية فيها ينظر : محمد عبد الغني سعودي، العلاقات العربية – الافريقية دراسة في ابعادها المختلفة، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ص ٢١٥ – ٢٦٦ .

(31) Mascat Administration Reports …. , vol.VI , 1905 – 1906 , p.2.

(32) Al – Mousawi , Op.Cit. , p.210.

(33) Records of Oman …. , vol.VI , p.617.

(34) هناء عبد الواحد عبد الرضا، المصدر السابق، ص ص ١١١ – ١١٢.

(35) Mascat Administration Reports …., vol.VI , 1906 – 1907 , p.62 .

(36) للاطلاع على نسخ مصورة لنماذج من رسائل خطية متبادلة بين الطرفين ينظر :
Records of Oman … , vol.II , p.716 , vol.VI , p.427.

(37) Ibid . ,vol.II , p.705.

(38) Records of Oman …. , vol.II , p.702.

(39) Ibid. , p.703.

(40) Ibid .

(41) Graves , Op.Cit. , p.93.

(42) لوريمر، ج . ج .، دليل الخليج، ترجمة ديوان حاكم دولة قطر، (الدوحة، ١٩٧٧)، القسمين الجغرافي والتاريخي ؛
Mascat Administration Reports …. , vol. VI , 1906 – 1907 , p.61.

(43) Records of Emirates …., vol. 5 , p.350.

(44) هلال الحجري، مدخل الى ادب الرحلات في عمان : دراسة وصفية للرحالة البريطانيين ١٦٢٦ – ١٩٧٠، مجلة نزوى، العدد٣٥. موقع المجلة على شبكة المعلومات الدولية : www.nizwa.com

(45) للتفاصيل ينظر :
The (Persian) Gulf Trade Reports 1905 – 1940 , vol.I , Mascat 1905 – 1925 , London , 1987 , pp.1-8.

(٤٦) Mascat Administration Reports , vol.V , . 1902 – 1903 , p17

(47) Trade Reports , pp. 1-2 ; Mascat Administration Reports , vol.V , 1900 –1901 , pp. ١٦-١٧ .

(48) Ibid . , p.17.

(49) Ibid . , 1901- 1902 , p.8.

(50) Ibid. , vol.VI ,1910 , p.68.

(51) مصلح محمد عبد العيساوي، المصدر السابق، ص ٧٦. وللاطلاع على تحليل لمعاهدة ١٨٩١ وظروف عقدها ينظر : مقدام عبد الحسن باقر الفياض، المصدر السابق، ص ص ٢١٤ – ٢٢٤.

(52) Records of Oman …., vol.II , pp.692 – 697.

(53) ينظر مثلاً :
Ibid . , p. 741.

(54) للتفاصيل ينظر :
Ibid . , vol.VI , pp.614 – 617 ;
مصلح محمد عبد العيساوي، المصدر السابق، ص ص ١٢٦ – ١٢٧.

(55) عن تلك المراسلات ينظر :
Further Correspondence Respecting the Affairs of Arabia , London , 1987 , vol.V , pp.11- 35.

(56) Ibid ., vol.VI , p.12.

(57) Ibid ., p.15.

(58) البحث ليس بصدد التوسع في هذه المسألة وللتفاصيل ينظر : رحيم كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ص ص ١٠٣ – ١١١.

(59) Mascat Administration Reports… , vol.VI , 1906 – 1907 , pp.58 – 60 , 1910 , p.8 ; عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، سياسة الامن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨ – ١٩١٤ دراسة وثائقية، (الرياض، دارة الملك عبد العزيز، ١٩٨٢)، ص ٩٦.

(60) رحيم كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(61) Mascat Admininstration Reports …. , vol.VI , 1911 , p.8 ; رحيم كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ١٢٨ – ١٢٩.

(٦٢) سالم بن راشد بن سليمان بن عبد الله الخروصي : عُرف بـ " الامام العادل"، ولد سنة ١٨٨٣، وتلقى الدروس الدينية على ايدي علماء منطقة الشرقية لا سيما استاذه الاول المؤلف الكبير الشيخ عبد الله بن حميد السالمي، بويع بالإمامة في عمان في (مايس ١٩١٣) من قبل معظم رجال الدين وشيوخ القبائل الغافرية والهناوية، اتخذ من مدينة نزوى الداخلية عاصمة له، واستطاع في غضون سبع سنوات من إمامته أن يهدد الوجود البريطاني في بلاده وان يبسط سيطرته على معظم المدن العمانية . قُتل غدراً سنة ١٩٢٠ . ينظر : محمد بن الزبير وآخرون، دليل أعلام عمان ، (مسقط، المطابع العالمية، ١٩٩١)، ص ٧٦ ؛ محمد بن عبد الله السالمي، نهضة الاعيان بحرية عمان، (القاهرة، ١٩٦١)، ص ص ١٥٠- ١٦٨ .

(٦٣) للتفاصيل ينظر : Records of Oman… ,vol. II p p. 736-74 ; مصلح محمد عبد العيساوي، المصدر السابق، ص ص ٦٩-٧٠ .

(64) Records of Oman … , vol.II , p.701.

(65) Mascat Administration Reports …. , vol.V , 1903 – 1904 , p.11.

(66) Records of Oman … , vol. II , p.701.

(67) Ibid., Loc. Cit .

(68) Mascat Administration Reports … , vol.VI , 1911 , p.81.

(69) British Admiralty War Staff , ACollection of First World War Military : Hand-books of Arabia 1913 – 1917 , (London , 1987) , p.1191 .

(70) Ibid ., p.1188 .

(71) Mascat Administration Reports … , vol.VI , 1908 , p.71.

(72) Ibid., Loc. Cit.

(73) Ibid., 1906 – 1907 , p.59.

(74) Ibid., vol.V , 1900 – 1901 , p.18 .

(75) Ibid., vol.VI , 1906 – 1907 , p.59.

(76) Ibid., Loc. Cit.

(77) Ibid., , 1905 – 1906 , p.70.

(78) Ibid ., vol.V , 1901 – 1902 , p.3 , p.58 .

(79) Affairs of Arabia , Op. Cit , p.48.

(80) Gaves , Op. Cit., pp.85 – 86 .

(81) Affairs of Arabia , Op. Cit , p.48.

(82) للاطلاع على النصوص المعربة الكاملة للمعاهدات المذكورة ينظر : سي . يو . انجيسون، مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند (البريطانية) والخليج والجزيرة العربية، ترجمة عبد الوهاب عبد الستار القصاب، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١)، ص ص ٣٥٢ – ٣٥٨، ص ص ٣٧٤ – ٣٨٤، ص ص ٤٢١-٤٢٦ .

(83) ينظر مثلاً :

Records of Oman …. , vol.II , pp.701 – 702.

(84) Al-Mousawi , Op. Cit. ,p.225.

(85) عن تدخل الوكالة في تحجيم تجارة الرقيق آنذاك ينظر :

Mascat Administration Reports , vol.VI , 1906 – 1907 , p.61.

وعن أثر المشكلة في تدهور الاقتصاد العماني ينظر : روبرت جيران لاندن، عمان مصيراً ومسيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، الطبعة ٣، (القاهرة مطابع سجل العرب، ١٩٨٣)، ص ص ١٤٢ – ١٤٦.

(86) Queted in : Al-Mousawi , Op. Cit , P.226 .

Abstract

The British Political Agency in Muscat was not an ordinary diplomatic headquarters, but also a many-sided institution of different purposes (political, economic, and social). All of these purposes serve the British interests and their administration all over Oman and the Arab Gulf Rejoin, especially during this period of time (1913- 1899) which is characterized by its prosperity and quick events as it witnessed the climax of the European colonial activity that aims at competing Britain and sharing its dominance and influences on the rejoin, and this created non-preceded political pressure on the British Agency in Muscat and caused so many difficulties and complications.

The study of the administrative framework and the political position of the Agency has a great importance, as it represents one example to understand the truth of the British policy in an active part of the Arab rejoin, and to be aware of the way of their thinking and know one necessary instrument of their state's power. Besides, it gives a clear vision about the organization, finance, membership, and field actions of their representatives, beyond deeply discussion about the details of the political developments the country passed through during that time, as it is enough for the researcher to refer to them according to his research's demands.

The research required to be divided into three sections. The first is considered as a historical introduction to the subject, in which the researcher tried to introduce a brief survey about the rise and development of the political agencies' system in the Arab Gulf and the position of Muscat among them. The second is devoted for the study and development of the agencies' role in the political and economic life in Oman, and the position the Indian executives gave to the successive representatives of Muscat, in addition to the nature of their intelligence and relations with the foreign communities, especially the Indian ones. As for the third section, it dealt with the agents' life and that of those who work with them in Muscat, focusing on the study of the building the political agency made as its headquarters, the health center related with it, and what is called as " The Agency Court" that made the exceptional prerogatives granted to the agents an opportunity to impose wide judicial power in Muscat.